تمكين المرأة في التجارب العالمية والعربية: الإيجابيات والسلبيات المرأة في التجربة العربية
المجلس الأعلى للمرأة
البحرين
http://www.scw.gov.bh/tmp_Child.asp?action=article&ID=631

الحركات النسائية وتمكين المرأة في الدول العربية:

إن الاهتمام بتمكين النساء ليس جديدا على ساحة التنمية في الدول العربية. حيث كان ينظر إلى حماية حقوق النساء على أنها أمراً ضرورياً لتحقيق التقدم والتنمية الوطنية، إلا أن جوهر العمل الحالي يختلف عن الحركات النسائية التاريخية من حيث تركيزه على الفرد وضمه لمدى أكثر اتساعا من الفاعلين المتلزمين.

منذ العام 1860 شهدت الدول العربية ظهور دلائل وتعبيرات تنادي بتحسين وضع المرأة وبفرص تعليم جديدة في كتابات نساء من الطبقة المتوسطى والعليا والتي تم تداولها بين النساء في المجلات المهتمة بشؤون المرأة مثل الفتح (1882) أنيس الجليس (1893) وفتاة الشرق (1906).

ومنذ أوآخر العشرينيات حتى نهاية الستينات من القرن العشرين شهدت التجربة العربية بروز حركات نسائية أهلية منظمة لها مشاركتها في الجهود الرامية إلى تحقيق التطلعات القومية نحو الاستقلال. فقد ظهرت حركة نسوية نشطة في مصر منذ العشرينات حتى منتصف الخمسينات، وفي لبنان وسوريا والعراق منذ الثلاثينيات حتى الأربعينيات، وكذلك في السودان في الخمسينيات.

مجمل الموضوعات التي تناولها الخطاب النسوي (وإن لم يتحقق عدد منها حتى الآن في بعض الدول العربية) متمثلة في التعليم، العمل، الحقوق المرتبطة بالزواج، التصويت و الخروج من دائرة الفصل الجنسي

ومنذ بداية عام 1950 بدأت الحكومات العربية في التعايش مع الحركات النسوية المستقلة. تلك هي الفترة التي حصلت فيها كثير من الدول العربية على الاستقلال واتخذت إجراءات طموحة لخلق هويات وطنية جديدة وتحديث الدولة.

أصبح مايعرف حاليا بتمكين المرأة جزءا لا يتجزأ من خطط الدولة. ولذلك تبنت دول كثيرة

دساتير ومواثيق جديدة تشمل بشكل واضح النساء كمواطنين متساوين. واستفادت النساء بشكل كبير من الاستثمارات في مجال التعليم والصحة وخلق فرص العمل ومن حقوق أكبر منحت لهن في المجال السياسي.

شهدت تلك الفترة أيضا إجراءات محددة لتشجيع مشاركة النساء في الحياة العامة، مثل قوانين العمل التي سمحت للنساء بإجازات الوضع ومزايا رعاية الأطفال وحق الانتخاب وإنشاء الوزارات والهيئات التي ترعى شؤون المرأة.

لم تنضم كافة الدول العربية الى هذه الحركة ولم تشارك بنفس المستوى مما دعى بعض المحللين إلى ربط هذه التباينات بطبيعة الاقتصاد الوطني. فدول عربية مثل تونس والمغرب والتي تميزت بالاقتصاديات كثيفة العمالة الموجهة نحو التصدير، كانت في حاجة للنساء في سوق العمل، لذا فقد تبنت سياسات تقدمية.

على الجانب الآخر، لم تجد الدول المصدرة للبترول بقطاعها العام العريض واقتصادياتها المعتمدة على كثافة رأس المال دوافع حقيقية لاستهداف التغيير الاجتماعي في دور المرأة.

كذلك كان للأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر وظهور الحركات المتشددة أثر على وضع المرأة في المنطقة العربية. فبدأت المرأة في بعض الدول بالحصول على حقوق كانت تعتبر غير قانونية أو غير مفعلة في السابق، بينما لا تزال هناك نساء تحاول كسب التأييد من أجل تعديل و/أو إلغاء وصياغة وتفعيل تلك السياسيات والقوانين التي تسهل عملية الحصول على حقوقهن.

ومع أن المرأة العربية عملت طويلاً لتحقيق هدفها ورغبتها في الشراكة الكاملة في العملية التنموية في مجتمعها، إلا أنهالاتزال تواجه مختلف أنواع المعوقات، ومن ضمنها المحددات الاجتماعية السلبية التي أعاقت مشاركتها كعامل نشط في عملية التغيير، والمصادر الاقتصادية المحدودة، وندرة التخطيط الاستراتيجي للمشاركة النسائية بشكل عام، بالإضافة إلى الموروث الثقافي الذي يبقي معظم النساء بعيدات عن الساحة العامة ويوجه طاقاتهن نحو الأدوار التقليدية.

Middle East Partnership Initiative

منذ 11 سبتمبر والعالم العربي بالتحديد يتعرض للكثير من الضغط والنقد من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الاوضاع السياسية والاجتماعية في هذه الدول التي أعتبرت مسئولة بشكل كبير عن تشكيل عقلية القائمين بهجمات 11 سبتمبر.

برنامج مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الذي تم تطويره بهدف التنسيق لتحويل العالم

العربي في العام 2002 يربط ما بين الإصلاح الاجتماعي والإصلاح السياسي ويضع حقوق المرأة على قائمة أولوياته. وعليه يكاد لايخلو تصريح أي مسئول أمريكي عن الإصلاح في الشرق الأوسط دون ذكر وضع المرأة في هذه المجتمعات.

الاهتمام الغربي بقضية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الدول العربية تلقى دعماً كبيراً من تقرير الأمم المتحدة الأول عن التنمية البشرية في العالم العربي " Arab Human Development Report 2002 " الذي يضع المنطقة العربية في مكانة متأخرة عن بقية العالم بسبب النقص الشديد في الحريات، سياسات تمكين المرأة والمعرفة.

يطرح التقرير الأول للأمم المتحدة عن التنمية البشرية في الدول العربية وجهة النظر القائمة على أن النقص في تمكين المرأة ليس ببساطة مشكلة مساواة أو عدالة في المجتمعات العربية وأنما هذا النقص هو سبب أساسي لتأخر هذه المجتمعات.

يستخلص التقرير بأن أستثمار قدرات النساء في المجتمعات العربية من خلال مشاركتهن السياسية والاقتصادية تظل الأدنى أحصائيا في العالم. ويدلل على ذلك عدد النساء القليل المشارك في البرلمانات السياسية، الحكومات وسوق العمل وفي الاتجاه نحو "تأنيث البطاله"

خلال السنوات العشر الماضية كما يشير تقرير (بكين + 10) تبنت الدول العربية تصورات جديدة في التخطيط التنموي للمرأة. فقد قامت بتوقيع وإقرار عدد من المؤتمرات العالمية الهامة والإعلانات ومناهج العمل التي أوجدت معياراً جديداً للأهداف التنموية وتبنت استراتيجيات تنموية وحددت أطراً زمنية لتحقيقها.

وقد قام صانعو السياسة العرب بصياغة وتبني استراتيجيات تنموية تدعو المجتمع المدني للانضمام إلى الحكومات في تحمل مسؤولية تطبيق المبادرات التنموية الإقليمية والوطنية والمحلية.
كما أن الإجماع الدولي على الحاجة لتحقيق التكافؤ في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كان متفقا عليه من قبل معظم الدول العربية من خلال تبني اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وخطة عمل القاهرة وإعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين وإعلان الألفية والأهداف التنموية للألفية وغيرها.

الاتجاهات والممارسات التقليدية وتمكين المرأة في الحياة العامة والخاصة

من الملاحظ أن التمكين كمفهوم يشمل العديد من الجوانب المختلفة والمتداخلة. تمكين المرأة

هي العملية التي تمكن النساء من الدخول في عملية صنع القرار. والتمكين يتجه بتزايد نحو النظر اليه كعملية تقود النساء إلى رؤية القدرة في أنفسهن على أتخاذ قرارات في الأمور المتعلقة بحياتهن والتي بدورها تتطلب مستوى ملائم من الثقة بالنفس.

ولذلك فتمكين المرأة في الدول العربية ينطوي على الكثير من التحديات للنظام الأبوي على جميع مستوياته، تلك المتعلقة بالبناء الاجتماعي، العلاقات، القيم والمعايير الثقافية والمؤسسات الاجتماعية. بشكل عام تمكين المرأة كمفهوم يقوم على مواجهة القيم الثقافية والمؤسساتية التي تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل.

في التعليم:

فرص التعليم للجنسين (الذكور والأناث) تختلف بشكل كبير بين الدول العربية. فعلى سبيل المثال بين سن أطفال المرحلة الابتدائية، 98% ملتحقين بالمدارس في تونس، في حين أن النسبة من هؤلاء الأطفال في السعودية 57% فقط.

في معظم الدول العربية، نسبة الأطفال الذكور الملتحقين بالمدراس الابتدائية أكبر من نسبة الأطفال الإناث، ولكن أختلاف النسب بسيط في بعض الدول- 2% لصالح الذكور في تونس و 3% في الجزائر- ولكن للنسب مؤشرات أكبر في دول أخرى- ففي اليمن على سبيل المثال 44% فقط من نسبة الأطفال الإناث مسجلات بمدرلسي و 76% من عدد الأطفال الذكور.الصورة مختلفة في كل من البحرين، الامارات وقطر حيث أن عدد الأطفال الإناث الملتحقات بالمدراسي الإبتدائية أكبر من عدد الذكور.

على مستوى التعليم الثانوية، نسبة الملتحقات من الإناث في المدراس الثانوية أكبر من نسبة الذكور في كل من الجزائر، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، قطر، تونس والامارات.

لذلك بشكل عام النساء في المجتمعات العربية لسن محرومات من الحق في التعليم بالمقارنة مع الرجال.

ولكن حتى وإن كان الحق في التعليم مشكلة لبعض النساء في بعض الدول العربية (خاصة النساء في الريف) لكن في البعض من الدول العربية، النساء أحسن تعليما من الرجال والمشكلة الحقيقة لهن هي في غياب الفرصة للأستفادة من هذا التعليم بعد التخرج في ظل قيم تقافية مازالت تمارس الفصل بين أدوار الجنسين، تقاليد متخفية تحت مسميات مثل حماية وصون كرامة المرأة مازالت تؤثر على حق المرأة في النمو والازدهار العملي، وأخيرا مقاومة الرجل لتفوق المرأة المهني عليه.

في الأسرة:

مكانة المرأة في الأسرة وقانون الأحوال الشخصية يظل يظهر إعاقة واضحة لتمكين المرأة على مستوى العالم العربي. في معظم الدول العربية، من الصعب عملياً للنساء في المقابل من السهل جداً على الرجال الحصول على الطلاق.

لاتمارس أي قيود قانونية أو اجتماعية على تعدد الزوجات. يمكن تزويج الفتاة من قبل والدايها وبدون موافقتها في سن صغيرة جداً في معظم الدول العربية باستثناء البعض منها مثل الأردن التي تم فيها رفع سن الزواج من 15 إلى 18 سنه.

سياسات تمكين المرأة في مجال الأسرة بطيئة جدا، كما صاحبها الكثير من المقاومة في الدول التي قدمت تغييرات قانونية، مثل القانون المصري لعام 2001 الذي يعطي المرأة الحق لطلب الطلاق الذي نجم عنه انقسام كبير حتى على صفحات الصحف الأكثر تحررا. مشروع الملك محمد السادس لمنح المرأة حقوق مساوية للرجل بما فيها الحق للطلاق عدد المشاركين في المظاهرات المعارضة للمشروع أكبر من عدد المشاركين في المظاهرات المؤيده.

التغيير في القوانين المنظمة لشؤون الأسرة (قانون الاحوال الشخصية) من المتوقع أن تظهر لتكون ساحة القتال الأساسية لسياسات تمكين المرأة في المجتمعات العربية.

تمكين المرأة داخل الأسرة حاسم ومهم لتحسين أوضاع النساء في المجتمعات العربية. إلا أن القوانين والفرص والحقوق الاقتصادية والسياسية لا تغير الاتجاهات الاجتماعية تلقائيا. على العكس، في بعض الحالات تجعل الجوانب والسمات التقليدية أكثر استعداداً للمقاومه.

ملاحظات عامة:

العالم العربي هو مكان تتعايش فيه ديناميات ثقافية واجتماعية وسياسية مشكلة مساحة تضم اختلافات اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية وتماثلات عبر الدول وبينها.

هو عالم يواجه مجموعة من التحديات المتمثلة في نزاعات عسكرية وعدم استقرار سياسي وعقوبات ومقاطعة والتي تؤثر بشكل مباشر على وضع التنمية والتوازن الاجتماعي والسياسي

لا يوجد في الدول العربية مجتمع واحداً يمنح المرأة حقوقا و/أو فرصا مساوية للرجل. على الرغم من ذلك حقيقة أوضاع النساء تختلف بصورة كبيرة من دولة إلى أخرى، سواء كان مجال الحديث هو الحقوق السياسية، حقوق المواطنة، حقوق داخل الأسرة، الحق للتعليم والعمل أو

بصوره أكثر عمومية القيود الممارسة على النساء من قبل القيم والموروثات الثقافية.

الاختلاف الطبقي، في المقابل يخلق اختلافات اضافية بين النساء في بعض الدول العربية. وهذه الاختلافات لم يتم في الغالب الاعتراف بها من خارج الدول العربية. بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في الدول العربية التي تميل للتعميم عن المرأة العربية على الرغم من البينات الاحصائية التي تستعرضها هذه التقارير التي تتعارض مع هذه التعاميم.

نـوره المسـاعد